بيروت، في: ٢٠٢٦/٧/٢
رقم الصادر: ١٥٦٩/م.ص.
رقم المحفوظات: ١٦٩/ش.ن - ٢٣٩٠/د/٢٠٢٥

دولـــة رئيس مجلس النـــــواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائبين السيّدة نجاة عون صليبا والسيّد ملحم خلف حول الإرتفاع المُقلق في مُعدّلات وفيّات السرطان في لبنان بحسب The Lancet.

المرجـــع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٤٢٩/س تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٨ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النائبين السيّدة نجاة عون صليبا والسيّد ملحم خلف حول الإرتفاع المُقلق في مُعدّلات وفيّات السرطان في لبنان بحسب The Lancet،

نُبدي أنّه، وبعد استطلاع رأي السيّد وزير الصحّة العامة حول السؤال المذكور، أشار بدايةً إلى أنّ الأرقام المَنشورة هي تَقديرات وليست أرقاماً فعليّة، وأنّ التّقديرات تَرتكز إلى مؤشّرات بحثيّة مبنيّة على إفتراضات قد لا تكون صحيحة سيّما وأنّها تُبنى على أرقام مَرجعيّة تَعود للعام ١٩٩٠ وهو عام إنتهاء الحَرب اللبنانية، ولم يَكن وقتها لدى لبنان أيّ أرقام وطنيّة رسميّة حول مرضى السرطان.
ويُضيف السيّد الوزير إلى ما يلي:

١. فيما يتعلّق بالإستراتيجية الوطنية للسرطان:

تَعتمد وزارة الصحة العامة الخطّة الوطنيّة لمُكافحة السرطان وهي ثمرة جهد من ذوي الإختصاص، الرواد في مجال طب الأورام في مختلف جامعات لبنان وقد تشكّلت لجنة إشراف على تطبيق الخطّة الوطنيّة ويرأسها حالياً الدكتور عرفات الطفيلي وهو رئيس قسم طب الأورام في الجامعة الأميركيّة في بيروت، كما أنّ الوزارة بصدد إنشاء البرنامج الوطني للسرطان، (يُمكن الإطلاع عليها على الموقع الإلكتروني تحت الرابط: https://www.moph.gov.lb/.

مع الإشارة إلى أنّ هذه الخطة تتضمّن ستة محاور رئيسيّة، هي المراقبة والرَصد، الوقاية والكَشف المُبكر، التَشخيص والعلاج والوصول إلى الإبتكار، الرعاية الدائمة (التطليفيّة)، إعادة التأهيل، الحوكمة.

٢. فيما يتعلّق بالوقاية والحَدّ من عوامل الخَطر:

تقوم الوزارة حالياً بحملات توعية حول مَخاطر العوامل المُسبّبة للسرطان، وعلى رأسها التدخين، بالإضافة إلى تَفعيل القانون رقم ٢٠٠١/١٧٤ (قانون الحدّ من التدخين وتنظيم صنع وتغليف ودعاية منتجات التبغ) لحَظر مُنتجات التبغ غير المَشمولة حالياً بالقانون، كما تَعمل على إجراء بعض التعديلات كإدخال ضرائب إضافية على مُنتجات التدخين. وإنّ الوزراة تُعوّل بشدّة على دَور المجلس النيابي وعبر التعاون الحَثيث مع لجنة الصحّة النيابيّة على دَعم أيّ إقتراحات قوانين تُساهم في الحدّ من التدخين إلى جانب أيّ سياسات مَرجوة لمُراقبة عوامل الخَطر في البيئة والغذاء غير الصحّي وما شابه.

٣. بالنسبة للسجل الوطني للسرطان:

يَندرج العمل على السجل الوطني للسرطان ضمن المحور الأول في الخطّة الوطنيّة، وإنظراً للنقص الحاد في عَدد الموظّفين والتحديّات المُرتبطة بجائحة كورونا كان لا بدّ من حصول بعض التأخير في تحديث معلومات هذا السجّل، إلا أنّه ومنذ اقرار الخطّة الوطنية، تضاعف العمل على تنشيط هذا السجل عبر تحديث البيانات، وتقوم دائرة الإحصاءات الحيوية في الوزراة بوضع اللّمسات الأخيرة على أرقام العام ٢٠٢٤، مع العمل على نشر بيانات العام ٢٠٢٥ قريباً. (يمكن الإطلاع على هذه البيانات المُحدّثة حتى العام ٢٠٢٣ على الرابط التالي: https://www.moph.gov.lb/en/Page/2/193/esu

إلى جانب السجل الوطني، تقوم الوزارة منذ العام ٢٠١٧ بجمع المعلومات حول الوفيّات من المُستشفيات مع أسباب الوفاة، وتُشير الأرقام إلى إنخفاض نسبيّ لوفيات السرطان منذ ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٤. وتُنشر الأرقام دورياً على موقع الوزارة الإلكتروني إلى جانب السرطانات العشرة الأولى من ناحية الوفيات لدى كل من النساء والرجال.

٤. فيما يتعلّق بأعمال التشخيص والعلاج:

قامت الوزارة بالتّعاون مع اللّجنة الوطنيّة للسرطان والجَمعيات المُختصّة بالكَشف المُبكر بحملات توعية وكشف مبكر خلال العام المُنصرم، منها، حملة الكشف المبكر عن سرطان القولون، سرطان الثدي التي امتدّت لمدة ثلاثة أشهر إبتداءً من تشرين الأول وحتى نهاية العام، شملت تغطية صورة

الثدي الشعاعية على نفقة وزارة الصحة في أكثر من ٥٠ مركزاً ومستشفى منتشرة على الأراضي اللبنانية كافة لتشمل جميع فئات المجتمع. كما تمّ إطلاق الحملة الأولى للتوعية حول سرطان الرئة وتمّ توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أسترازينيكا لتعزيز الوعي العام وبناء القُدرات وتَمكين التَّشخيص المُبكر لسرطان الرئة في لبنان والمُستند إلى الأدلّة العلميّة.

٥. بالنسبة للتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث:

تقوم الوزارة بمُشاركة البيانات المُتوفّرة على موقع الوزارة الإلكتروني فور جُهوزها، أمّا فيما يتعلّق بالدّراسات التي تَحتاج تَحليلاً مُعمّقاً، فتتعاون الوزارة مع من يرغب من الهيئة التدريسيّة أو الطلاب من الجامعات ومراكز الأبحاث لتزويد الباحثين بالبيانات المطلوبة وفق طلب رسمّي من المؤسسة التعليمية حيث تُحدد فيه الأهداف مع مراعاة خصوصية البيانات الرسمية وفق القوانين المرعية الإجراء.

٦. فيما خصّ أدوية السرطان وآلية ضبط الأسعار:

تقوم الوزراة كلّ سنة بإجراء مناقصة لشراء أدوية السرطان وفقاً للأصول المُتّبعة من قبل هيئة الشراء العام، وتَعمل على تأمين الأدوية للمرضى وفقاً للبروتوكولات المُعتمدة من قبل اللّجان الطبية المُختصّة على مَدار السنة.

أمّا بالنسبة للأسعار، وعملاً بقانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٩٤/٣٦٧ وتعديلاته لا سيّما المادة /٨٠/ منه فإنّ وزارة الصحة العامة تَضع دليلاً للمُستحضرات الصيدلانيّة المُرخصّة، وحددت أسعارها لجنة الأسعار ولا يَجوز بيع دواء في لبنان خلافاً لما هو مُسجّل في هذا الدليل وبالسعر الرسمي المُحدّد من قبل وزارة الصحة العامة، كما أنّه يَجوز للمفتشين الصيادلة ضبط أي مخالفة في الأسعار وفقاً للمادة ٨٥ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة.

وإنّ لجنة التسعير تعتمد تطبيق القرار رقم ١/١١٩ تاريخ ٢٠٢٠/١/٢١ (أسس تسعير الأدوية) لا سيّما المادة الثالثة فيما خص مُعدّلات صرف العملات الأجنبية.

٧. بالنسبة للتعاون الدولي:

إنّ وزارة الصحة العامة تُنسّق مع المنظمات المعنية بالصحة وخاصة منظمة الصحة العالمية والتي تقدّم مع منظمات دولية أخرى مثل UNICEF و UNFPA الدّعم التقني لمعظم الدوائر في الوزارة، وتقدّم الدعم المالي للبرامج التدريبيّة والتثقيفيّة المُختلفة بما فيها برامج التوعية على مَضار آفة التدخين وتتبع الأمراض الإنتقاليّة وغير الإنتقاليّة مثل السرطان. وإنّ الوزارة تحرص على دفع

الإشتراكات المتوجبة عليها لمنظمة الصحة العالمية لتمكين مشاركة لبنان بالتصويت في القرارات الصحيّة الدوليّة كاللوائح الصحيّة الدوليّة وخطط تمويل المنظمة.

فضلاً عن ذلك، تستقبل الوزراة في شهر آذار المُقبل بعثة مُتخصّصة بالتعاون مع كلّ من الوكالة الدوليّة لأبحاث السرطان والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار المشروع المشترك في ما يختص ببرنامج العمل لمكافحة السرطان حيث يتمّ تقييم العمل الحالي وتقديم الدّعم اللّازم لتطوير عمل الوزارة حول بيانات السجل الوطني للسرطان ومن ضمنها وفيّات السرطان ومُعدّلات الشّفاء لمُختلف أنواع السرطان.

٨. **فيما يَتعلّق بالمُتابعة والمُساءلة:**

أنّ السرطان هو من الأمراض المُستعصية وإنّ أيّ تقدُّم حول خَفض أيّ من المؤشّرات يَستغرق وقتاً طويلاً للظهور، إلاّ أنّ الوزراة تَعتمد على مؤشّرات الإصابة والوفاة التي تُنشر دوريّاً على موقع الوزارة الإلكتروني والذي يُعتبر المَنبر العام لمُختلف شرائح المُجتمع للإطلاع على كل المُستجدات ومتابعة نشاط الوزارة في الحقول كافة.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام